

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون
البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/63/L.1)]

١/٦٣ - إعلان سياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٤٢/٦٢ المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، وبخاصة الفقرة ٥،

تعتمد الإعلان السياسي التالي:

الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية

١ - نحن رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلي الدول الأعضاء وقد اجتمعنا في اجتماع رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ للنظر في "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها"، نؤكد أن الاجتماع الرفيع المستوى يتيح فرصة فريدة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في أفريقيا، التي تمثل منطلقا أساسيا لإدخال أفريقيا في المسار العام للاقتصاد العالمي.

٢ - ونعيد تأكيد الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في صورتها الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) وإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٢) وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٣) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ٢/٥٧.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)^(٤) ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.^(٥)

٣ - ونعيد إعلان التزامنا بتنشيط وتعزيز شراكة عالمية بين الأنداد بالاستناد إلى قيمنا المشتركة والمساءلة المتبادلة والمسؤولية المشتركة والعزم على العمل سويا من أجل مستقبلنا المشترك وبغرض حشد الموارد، بما فيها الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية اللازمة لإنهاء الفقر والجوع والتخلف في أفريقيا، ابتغاء تحقيق الهدف الصريح المتمثل في تحويل الالتزامات القائمة إلى إجراءات فعلية.

٤ - وملتزم بتعزيز الدعم من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٦) التي تمثل الإطار الأكبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في أفريقيا، وكذلك تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية.

٥ - ونؤكد أن القضاء على الفقر، وبخاصة في أفريقيا، يشكل أكبر تحد يواجهه العالم بأكمله اليوم. ونشدد على أهمية تسريع النمو الاقتصادي المستدام العريض القاعدة، بما في ذلك إيجاد فرص العمل وتوفير العمل الكريم، كي نرى أفريقيا تضح بالحياة.

٦ - ونؤكد من جديد التزامنا بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، القارة التي لا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا على نحو كامل وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، أمرا بعيد المنال فيها، على الرغم من الطفرات التي شهدتها مؤخرا.

٧ - وملتزم بدعم ترسيخ الديمقراطية في أفريقيا ومساعدة البلدان الأفريقية في نضالها من أجل إحلال سلام دائم وتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٨ - ونشدد على أن الحكم الرشيد على جميع المستويات أمر أساسي للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته بلدان أفريقية كثيرة فيما يتعلق بتنفيذ سياسات اقتصادية تراعي مصالح الفقراء

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

(٦) A/57/304، المرفق.

وترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. ونؤكد أهمية المبادرات التي تقودها أفريقيا بهدف تعزيز إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات، من قبيل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونعيد إعلان التزامنا بحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية على نحو فعال.

٩ - ونرحب بما تبذله الحكومات الأفريقية من جهود من أجل حشد الموارد المحلية وجذب رأس المال الخاص بغرض تمويل الاستثمارات وتغطية النفقات اللازمة لتحقيق أهدافها الإنمائية. ونبرز أهمية تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات، وهي مسألة حيوية لأغراض حشد الموارد المحلية وزيادة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل، للشباب على وجه الخصوص، وخفض هروب رأس المال ومكافحة الفساد وتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي، ونشدد، في هذا الصدد، على أهمية بناء القدرات البشرية والمهنية والمؤسسية من أجل التنمية.

١٠ - ونؤكد أهمية تعزيز القطاعات المالية المحلية كمصدر لرأس المال من خلال جعلها شاملة للجميع، مما يزيد فرص الحصول على الخدمات المالية.

١١ - ونشدد على أهمية زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي في سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية، وكذلك التنوع في القطاعات الأخرى، من أجل تحقيق مستويات أعلى من العمالة وتيسير نقل التكنولوجيا والمعارف.

١٢ - ونعرب عن قلقنا لأن الالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، على النحو المحدد في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي انعقد في غلينيغلز في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، لن يتم الوفاء به إذا بقيت تلك المعونة بمعدّلها الحالي. وندعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي أعلن عنها كثير من البلدان المتقدمة النمو لتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك تحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً فعلية، وفقاً لالتزاماتها في هذا الصدد، على أن تفعل ذلك.

١٣ - ونرحب بازدياد تدفقات المعونة من الجهات الفاعلة الجديدة في مجال التنمية، بما في ذلك بعض البلدان النامية وصناديق عالمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك تدفقات المعونة من مصادر تمويل مبتكرة.

١٤ - ونشدد على أن القدرة على تحمل الدين ضرورية لأغراض تدعيم النمو ونشدد على ما للقدرة على تحمل الدين وإدارة الدين بفعالية من أهمية للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن يقتسم المديون والدائنون مسؤولية الحيلولة دون نشوء حالات عجز عن تحمل الدين وإيجاد حلول لمثل هذه الحالات. ونلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، لكننا نظل قلقين لأن بلدانا أفريقية عديدة لا تزال تواجه صعوبات في سبيل التوصل إلى حل دائم لمشاكل ديونها، مما قد يؤثر في تنميتها المستدامة تأثيرا سلبيا. ولذلك فإننا ندعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل.

١٥ - ونعيد إعلان التزامنا بتحسين فعالية المساعدة الإنمائية، بما في ذلك المبادئ الأساسية للملكية والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة. وندعو إلى مواصلة الحوار لتحسين فعالية المعونة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخطة عمل أكرا على يد البلدان والمنظمات التي تعلن الالتزام بها.

١٦ - ونلتزم بتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لما فيهما من إمكانات كبيرة لتيسير تبادل الاستراتيجيات والممارسات والتجارب الناجحة. ويمكن التحكم بقدر أكبر في تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال عمليات التآزر مع الشركاء في التنمية الثنائيين أو المتعددي الأطراف الآخرين. وننوه بمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تستند إلى مبدأ السيطرة الوطنية والتي تهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية، وكذلك تسريع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

١٧ - ونرحب بالالتزامات التي أعلنتها أفريقيا وشركاؤها في التنمية في سياق عدة مبادرات وشراكات مهمة في السنوات الأخيرة، من بينها منتدى الشراكة الأفريقية والشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا والشراكة بين الصين وأفريقيا والشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا والشراكة بين مجموعة البلدان الثمانية وأفريقيا والحساب المخصص لمواجهة تحديات الألفية وخطة الطوارئ للإغاثة من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي أعلنتها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومؤتمر القمة للتعاون بين أفريقيا وتركيا ومؤتمر القمة بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا والمبادرة الشاملة للرعاية الصحية التي ترعاها حكومة كوبا ومبادرة جمهورية كوريا من أجل التنمية في أفريقيا وبرنامج باكستان للمساعدة التقنية الخاصة من أجل أفريقيا وشراكة التعاون بين فييت نام وأفريقيا ومنتدى الهند وأفريقيا.

١٨ - ونحث منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والشركاء في التنمية المتعددي الأطراف الآخرين على مواصلة وتعزيز دعم الحكومات الأفريقية فيما تبذله من جهود من أجل تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية. ونؤكد ضرورة تعزيز قدرات وإمكانات منظومة الأمم المتحدة في مجال دعم تنمية أفريقيا.

١٩ - ونؤكد الحاجة إلى وجود نظم مالية وطنية ودولية حسنة الأداء وقادرة على المساعدة في تقليل عدم التيقن ودعم النمو الاقتصادي. ونسلم بضرورة تعزيز صوت البلدان النامية وتوسيع مشاركتها في صنع السياسات التجارية والمالية وسياسات التمويل.

٢٠ - ونعرب عن قلقنا لأن حصة أفريقيا في التجارة الدولية لا تتعدى نسبة ٢ في المائة ونشدد على أهمية الدور الذي تؤديه التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي. ونؤكد ضرورة تعزيز التجارة الدولية لأفريقيا، بوسائل من بينها التكامل الإقليمي والمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي والوفاء بالتزامنا بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف وجيد الأداء وعالمي وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف يكون من شأنه تعزيز التنمية المستدامة. وملتزم بمضاعفة جهودنا لتنشيط المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وبالنجاح في الخروج بنتائج إنمائية المنحى من جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. وندعو إلى اتخاذ إجراءات وطنية أكثر حزما وتوفير دعم دولي أقوى بغرض بناء قدرات محلية منتجة وقادرة على المنافسة في مجال الصادرات، وكذلك توفير الدعم التجاري للبلدان الأفريقية وتشجيع الهياكل الأساسية وإقامة المؤسسات فيها.

٢١ - ونشدد على أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ونؤكد أن منع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها وتوطيد الأوضاع بعد انتهاء النزاع أمور أساسية لتحقيق أهداف الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في هذا الصدد، بوسائل منها تعزيز هياكل السلام والأمن في أفريقيا.

٢٢ - وندعو إلى تكثيف الجهود واتباع نهج منسق بين الحكومات الوطنية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة وشركائها بهدف إحراز مزيد من التقدم لتحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات. ونؤكد أهمية دعم آليات وعمليات توطيد السلام، بما فيها فريق الحكماء وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع ونظام الإنذار المبكر وتشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية، وتتعهد بتقديم هذا الدعم. ونؤكد أيضا أهمية هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة بناء السلام، وتتعهد بدعمها. ونرحب بتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام

والأمن ونشدد على أهمية تنفيذ برنامج السنوات العشر للاتحاد الأفريقي لبناء القدرات. ونهيب بالمجتمع الدولي مساعدة البلدان التي تمر بفترة ما بعد انتهاء النزاع في تحقيق انتقال سلس من الإغاثة إلى التنمية.

٢٣ - ونذكر أن أفريقيا تواجه عددا من التحديات الخطيرة، بما فيها الفقر والجوع وتغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر والتحضر السريع وعدم توافر إمدادات كافية من المياه والطاقة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وغيرها من الأمراض الوبائية. ونثني على البلدان الأفريقية لدورها الريادي في التصدي لتلك التحديات ورسم الطريق للأمم للمنطقة في إطار الاتحاد الأفريقي وكذلك من خلال خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية ودون الإقليمية.

٢٤ - ونؤكد أن لتغير المناخ آثارا خطيرة في التنمية المستدامة. ونعرب عن القلق لأن أفريقيا تواجه مخاطر كبيرة من الآثار السلبية لتغير المناخ، على الرغم من أنه تنبعث منها أقل نسبة من غازات الدفيئة. ونعترف بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب أوسع قدر ممكن من التعاون من البلدان جميعها ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة، وفقا لمسؤولياتها المشتركة والمتباينة وقدرات كل منها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. ونؤكد من جديد تأييدنا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٧) ونرحب بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر الأطراف في المعاهدة في دورته الثالثة عشرة المعقودة في بالي في الفترة من ٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٨)، بما في ذلك خطة عمل بالي^(٩). ولا نزال يساورنا بالغ القلق لأن جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، تواجه مخاطر متزايدة من الآثار السلبية لتغير المناخ، ونؤكد ضرورة تلبية احتياجات التكيف المتصلة بهذه الآثار بشكل عاجل. وفي هذا السياق، فإننا نشدد، على وجه الخصوص، على الحاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية.

٢٥ - ونعرب عن قلقنا إزاء ما يترتب على أزمة الغذاء العالمية من آثار في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وننوه، في هذا الصدد، بإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن التصدي لتحديات ارتفاع أسعار الوقود والتنمية الزراعية. وندعو إلى استجابة متكاملة من البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بالعمل معا لدعم الزراعة المتكاملة والمستدامة ونهج التنمية الريفية ونؤكد أهمية الأمن الغذائي وتعزيز القطاع الزراعي، على النحو المبين في عدة أمور،

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٨) FCCC/CP/2007/6/Add.1.

(٩) المرجع نفسه، المقرر ١/م أ - ١٣.

منها البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونهيب بالجهات المانحة جميعها ومنظومة الأمم المتحدة زيادة مساعداتها المقدمة إلى أفريقيا، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الأشد تضرراً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

٢٦ - ونرحب بالتزام أفريقيا بالرؤية الأفريقية للمياه لعام ٢٠٢٥ وإعلان سرت بشأن الزراعة والمياه في أفريقيا^(١٠) والتزامات شرم الشيخ للتعجيل بتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في أفريقيا^(١١).

٢٧ - وندرك التحديات التي يمثلها عدم كفاية الهياكل الأساسية والتصنيع في أفريقيا والحاجة إلى زيادة الاستثمارات زيادة كبيرة في جميع أشكال الهياكل الأساسية، وفقاً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وندرك المساهمة التي يمكن أن يقدمها رأس المال الخاص لتطوير الهياكل الأساسية.

٢٨ - وندرك الحاجة الملحة إلى الاستثمارات على نطاق واسع في الهياكل الأساسية للطاقة، على النحو المبين في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولنلتزم بتعزيز مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة وحفظها.

٢٩ - ونؤكد من جديد الالتزام العالمي بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مدركين أن المرأة جهة فاعلة رئيسية في عملية التنمية.

٣٠ - ونعقد العزم على زيادة جهودنا للحد من وفيات الأمهات في أثناء النفاس ووفيات الأطفال ونؤكد من جديد الالتزام بتحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.

٣١ - ونلاحظ مع القلق أن العنف ضد النساء والأطفال في كل مكان لا يزال مستمراً وغالبا ما يزداد ونعقد العزم على كفالة التمسك العالمي الصارم بالمعايير الدولية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات.

٣٢ - ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء الآثار السلبية التي تلحق بالتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان بسبب الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك تهريب الأفراد والاتجار بهم.

(١٠) إعلان سرت المعني بالتحديات التي تعترض تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه في أفريقيا (الاتحاد الأفريقي، الوثيقة Ex/Assembly/AU/Decl.1.(II). متاحة على: www.africa-union.org

(١١) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة Assembly/AU/Dec (XI). متاحة على: www.africa-union.org

٣٣ - و نلتزم بصون مبدأ حماية اللاجئين وبالتمسك بمسؤوليتنا عن إيجاد حل لحنة اللاجئين، بوسائل منها دعم الجهود الرامية إلى معالجة أسباب تنقل اللاجئين، بما يؤدي إلى هئية العودة الآمنة والمستدامة لهؤلاء السكان.

٣٤ - ونسلم بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي^(١٢) بوصفها إطارا دوليا مهما لحماية المشردين داخليا، ونرحب بقيام عدد متزايد من الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية بتطبيقها كمييار يستند إليه، ونشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية على استخدام المبادئ التوجيهية عند التعامل مع حالات التشرد الداخلي.

٣٥ - ونذكر أن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى تشكل أخطارا شديدة بالنسبة للعالم برتمه وتحديات بالغة في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية. ونرحب، في هذا الصدد، بالتزام الحكومات الأفريقية والمؤسسات الإقليمية بتوسيع نطاق استجاباتها بغية الحد من الآثار المدمرة لتلك الأوبئة. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة كل الجهود اللازمة لرفع مستوى الدعم للاستجابات الوطنية المستدامة والشاملة في أفريقيا لتحقيق تغطية واسعة ومتعددة القطاعات في مجال الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، مع المشاركة التامة والفعالة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات الضعيفة والمجتمعات المحلية الأكثر تضررا والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تحقيق الهدف المتمثل في استفادة الجميع من برامج الوقاية الشاملة والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠، تماشيا مع الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦^(١٣).

٣٦ - ونحدد عزمنا على الوفاء بالتزاماتنا بتوفير تعليم أساسي جيد والتشجيع على القضاء على الأمية باستخدام مجموعة كاملة من الصكوك الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مواصلة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات التعليمية للبلدان الأفريقية. ونشدد على أهمية التوسع في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي وكذلك التعليم المهني والتدريب التقني، وبخاصة للفتيات والنساء.

٣٧ - ونذكر أن الطريق إلى الأمام لتلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة ومتوازنة ومتكاملة على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

(١٢) E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق.

(١٣) القرار ٢٦٢/٦٠، المرفق.

بشكل كامل وفي الوقت المناسب، وللتصدي لجميع التحديات التي تواجه تنمية أفريقيا على نحو شامل. ونرحب، في هذا الصدد، بمبادرة الأمين العام للدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٣٨ - وقد اعتمد هذا الإعلان السياسي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بمناسبة عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها". وهو يسعى إلى إعادة تأكيد التزام جميع الدول بتلبية احتياجات التنمية في القارة الأفريقية. وباعتماد هذا الإعلان السياسي، تؤكد الدول الأعضاء من جديد إيمانها بمستقبل مزدهر لأفريقيا تركز فيه القيم الإنسانية الأساسية للكرامة والسلام تكريسا تاما. وتؤكد الدول الأعضاء كذلك، في هذا السياق، تمسكها بروح التعاون التي تحدد هوية منظومة الأمم المتحدة والتي تقوم على الشراكة بين الأنداد.

٣٩ - وقد استعرض هذا الاجتماع الرفيع المستوى تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها لأفريقيا وجميع الالتزامات التي تعهدت بها أفريقيا لتلبية الاحتياجات الخاصة بتنمية القارة على نحو شامل. وينبغي أن يفي المجتمع الدولي بجميع الالتزامات التي تعهدت بها لأفريقيا وأن تفي أفريقيا نفسها بجميع الالتزامات التي تعهدت بها بفعالية وأن يتابعا ذلك على نحو مناسب. وإننا نبرز الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول للتحديات الكبرى في أفريقيا. ونطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا شاملا يتضمن توصيات عن "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها" بغية صياغة آلية، بحلول الدورة الخامسة والستين للجمعية، لاستعراض التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لجميع الالتزامات المتصلة بتنمية أفريقيا، مستعينا بالآليات القائمة، لكي تكفل الدول الأعضاء مواصلة إبقاء مسألة تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا قيد النظر.

الجلسة العامة ٤

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨